

مجلة العلوم القانونية والاجتماع

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

الاختيارات التعليمية والمهنية بين طبيعة النظام التعليمي ودور المحددات الاجتماعية (قراءة في الأبعاد السوسولوجية)

**Educational and professional choices between the nature of the educational
system and the role of social determinants (a reading of the sociological
dimensions**

ط / د طعيبة سيف الاسلام¹، أ / د بواب رضوان²

¹ جامعة جيجل (الجزائر)، saifelislamtiaiba@univ-jijel.dz

مخبر علم النفس و التربية و قضايا المجتمع -جامعة جيجل -

² جامعة جيجل (الجزائر)، bouab.redouane@univ-jijel.dz

مخبر علم النفس و التربية و قضايا المجتمع -جامعة جيجل -

تاريخ النشر: 2025/12/01

تاريخ القبول: 2025/10/01

تاريخ ارسال المقال: 2025/09/06

*مؤلف المرسل

الملخص:

يعتبر اختيار التخصص الجامعي من أبرز التحديات التي يواجهها الطالب المتحصل حديثا على شهادة البكالوريا ، حيث تتشارك الأسرة مع أبنائها النقاش والبحث في أفضل الخيارات للتخصصات الجامعية مع مراعاة القدرة الذهنية و المادية لمزاولة تخصص معين ،بالإضافة لقدرة هذا التخصص على إعطاء الطالب فرصة أعلى للحصول على منصب عمل في سوق الشغل ، ، لدى هدفت دراستنا إلى البحث في أهم العوامل و الأسباب لتي تساهم في اختيار الطالب لتخصص جامعي معين يضمن له الحصول على وظيفة يشغلها بعد هذا الاختيار في سوق العمل .

-الكلمات المفتاحية :الاختيارات التعليمية و المهنية،المحددات الاجتماعية ، النظام التعليمي ، الحراك الاجتماعي .

Abstract : Choosing a university major is one of the most significant challenges facing students who have recently obtained their baccalaureate degree. Families discuss and research the best options for university majors with their children, taking into account their intellectual and financial capacity to pursue a particular major. In addition, the ability of this major to give the student a higher chance of obtaining a job in the labour market. Our study aimed to investigate the most important factors and reasons that contribute to a student's choice of a particular university major that guarantees them a job in the labour market after this choice
Keywords: Educational and career choices, social determinants, education system, social mobility.

1- مقدمة : تعتبر الجامعة أحد أهم المدخلات لسوق العمل في تؤول الطلبة بمختلف المهارات وتمنحهم الشهادات للولوج لسوق العمل ، ووفق هذه المعادلة تعتبر الجامعة شريكا مميزا للقطاع الاقتصادي فهي تزوده باليد العاملة المؤهلة من جهة ومن جهة أخرى تعتبر آلية فعالة لتمكين الأفراد من الحصول على مناصب عمل . لكن و مع التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية رفضت الأبحاث السوسولوجية هذه النظرة الاختزالية البسيطة لهذه العلاقة بين الاختيارات الجامعية وسوق العمل وأشارت إلى أنها عملية معقدة يتشارك فيها عدة فاعلين معينين بهذه العلاقة ، مثل الدولة ومؤسسات التعليم "الجامعة" و الطلبة وأسرهم وسوق العمل والمؤسسات ذات العلاقة به مثل القطاع الاقتصادي

فالدولة ومن خلال مؤسسات التعليم (الجامعة) تسعى إلى تقديم تكوين جامعي يوائم سوق العمل لتحقيق الأبعاد التنموية وذلك من خلال الإصلاحات المستمرة وتبني نظام تعليمي يعكس الفلسفة الاقتصادية و السياسية للبلاد .

والطلبة وأسرهم يعملون على تثمين النجاح في شهادة البكالوريا واختيار تخصصات ذات قبول على مستوى سوق العمل مع مراعاة تكلفة وعوائد التعليم الجامعي .

إن سوق العمل في القطاع العام و الخاص فيبحث في أفضل المخرجات الجامعية بزيادة شروط الالتحاق بالوظائف في ظل انفجار أعداد الجامعيين وضعف تكوينهم ومحدودية مستواهم، وفي ظل هذه العلاقة لا تقبل المقاربة السوسولوجية بالتسليم أن الرغبة هي الأداة الوحيدة والفعالة في اختيار الطلبة للتخصص الجامعي قصد الولوج لسوق العمل ، فيجب البحث في مستويات أخرى مثل الخلفية الاجتماعية للقدامين للتعليم الجامعي وتأثير المحددات الاجتماعية في هذه الاختيارات ، وزيادة تكاليف التعليم خاصة في التخصصات طويلة المدى في ظل تراجع سياسات الدعم الاجتماعي ، هذا بالإضافة لخصوصية سوق العمل في الجزائر وتأثير ندرة العرض في الوظائف كل هذه العوامل مجتمعة تفرز اختيارات للتخصص الجامعي قد تبدو غير مفهومة من طرف الطلبة ، فتجد طلبة يحوزون معدلات قصوى تمكنهم من اختيار تخصصات معينة تتطلب معدلات عالية لكنهم يختارون تخصصات أخرى تتطلب معدلات قبول أقل ويمدّى تعليمي أقصر وبتكاليف ورسوم تعليمية منخفضة مع ضمان الحصول على منصب عمل بعد التخرج .

فدراستنا سنحاول فهم تأثير هذه العوامل مجتمعة على اختيار التخصص الجامعي كإستراتيجية للهروب من البطالة و الانتقال في السلم الاجتماعي و الاقتصادي للفرد.

وبناء على ما سبق طرحت هذه الدراسة التساؤل الآتي : هل اختيار التخصص الجامعي من طرف الطلبة هو بناء على رغبتهم أم هو نتاج لما تقرره المحددات الاجتماعية بالتوافق مع متطلبات سوق العمل؟ و يندرج ضمنه مجموعة تساؤلات فرعية :

- هل تعد الرغبة في التخصص العامل الوحيد في اختيار الطالب للتخصص الجامعي ؟
- هل المكانة الاقتصادية للأسرة تلعب دورا في توجيه الطالب للتخصص الجامعي؟
- هل المسار الجامعي والمهني للأبناء يوافق المستوى التعليمي والمهني للوالدين ؟

- 2- **أهداف الدراسة :** في دراستنا هذه حاولنا معرفة دور الفاعلين في الاختيارات الجامعية بين الأسرة والطلبة و فهم الخلفية التي ينطلق منها الطلبة في ظل التخوف من البطالة لنيل منصب عمل بعد التخرج في سوق العمل والذي صار يتميز بشح المناصب مقارنة بانفجار أعداد الخريجين الجامعيين
- البحث في التحولات الاقتصادية والسياسية للجزائر وتأثيرها على الجامعة والتنمية وعلاقتها بسوق العمل
 - رصد تأثير زيادة خريجي الجامعة وشح مناصب العمل المتوفرة في سوق الشغل .
 - محاولة فهم إستراتيجية الطلبة الجامعيين في اختيار التخصصات الجامعية التي تمكنهم من الولوج لسوق العمل في ظل ندرة المناصب المتاحة (زيادة الطلب ونقص العرض) .
 - محاولة فهم المفارقة بين المحدد الاقتصادي لأسرة الطالب - الدخل - ورغبته في التخصص الجامعي
 - توضيح العلاقة بين نوع النظام التعليمي وبين سوق العمل .
 - فهم العلاقة بين الأصل الاجتماعي كمهنة الآباء واختيار التخصص الجامعي من طرف الأبناء .
 - فهم العلاقة بين تكلفة التخصص واختيار التخصص .

3- **تحديد المفاهيم الارتكازية للمقال :** تعتبر مرحلة تحديد المفاهيم خطوة هامة في سيرورة التسلسل البنائي والمنطقي الذي يبني عليه البحث العلمي (1)

1. الخيارات التعليمية والمهنية :

1.1 اصطلاحا : تأتي كلمة خيار من المصدر اختار وتشير ضمنا للحرية في الانتقاء أو المفاضلة بين الأمور وقد يكون هذا الخيار مفتوحا أو مقيدا ضمن المتاح بما يتناسب مع الرغبة ، ويتغير المراد والمعنى حسب السياق والمجال الذي تذكر فيه هذه الكلمة .

ومن منظور سوسولوجي فالاختيارات التعليمية والمهنية هي قرارات يتخذها الأفراد تخص رغبتهم في التوجه نحو ما يرونه مناسبا لهم وفق قدرتهم وميولهم ولكن هذه الاختيارات لا تعني وفق علم الاجتماع التربوي بأنها قرارات حرة ، فهي تتأثر بالعوامل الطبقية والمستوى المادي و الاجتماعي والثقافي الذي ينشأ فيه الفرد ، فقد يبدو اختيار حرا لكنه في الحقيقة ليس إلا نتيجة لمنظومة التفاعلات المرتبطة بموقعة الاجتماعي (2)

وكذلك فالاختيارات المهنية تأتي من تفاعل القيم العائلية والقدرات الفردية و التنشئة الاجتماعية في الطفولة وطبيعة النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل (3) .

2.1 التعريف الإجرائي : هي القرارات المتعلقة بالخيارات التعليمية والمهنية ليس بناء على القدرات الفردية والميول بالدرجة الأولى بل نتيجة تفاعل الفرد مع البنى الاجتماعية مثل الطبقة الاجتماعية والأصل الاجتماعي ، فالتناول السوسولوجي يشير أن هذه الخيارات تبنى اجتماعيا وتأخذ بعين الاعتبار البنى الاجتماعية و ميكانزمات التأثير الاجتماعي أي دور المحددات الاجتماعية والمسارات الفردية بالإضافة للتوقعات من هذه الاختيارات وفق حساب الفائدة والقدرة .

فالخيارات التعليمية والمهنية لا تنشأ من قرارات فردية بل تعتبر منتجات اجتماعية تتشكل من خلال عدة عوامل مثل الخلفية الاجتماعية كوضع الأسرة المادي وموقعها الاجتماعي والشبكات الاجتماعية ، أو دور المؤسسات مثل

الجامعات والبنية التحتية وسوق الشغل ، وكذلك التوقعات الاجتماعية التي تكون عند الفرد وأسرته مثل تأثير القوالب الاجتماعية و نظرة الأسرة للتعليم والمهنة وكذلك مسار العائلة المهني.

2 المحددات الاجتماعية: هي مجموعة العوامل والمؤثرات الاجتماعية المتداخلة والتي تؤثر على أفعال الفرد واختياراته وتوجه سلوكياته ، و المحددات الاجتماعية في هذا السياق هي التي تؤثر على خيارات الطالب وهي عديدة ومنها :
1.2. المحددات الاجتماعية – الأسرية : تعد الأسرة البيئة الأولية التي ينشأ فيها الطفل وتعد كذلك المؤسسة الأولى المكلفة بتربية الطفل و إعدادة للنجاح والتحصيل الجيد (4).

فهو محدد قوي له تأثير جلي في زيادة الرغبة في التعلم وزيادة دافعية الأطفال نحو بذل الجهود التي تتطلبها العملية التعليمية و التعليمية .

ويتضمن المحدد الأسري عدة عوامل أخرى تلعب دورا رئيسيا ليس فقط في عملية النجاح المدرسي بل في اختيارات الدراسات العليا منها المحدد الاقتصادي الذي يركز للأسرة على المداخل المالية والأصول المادية المتنوعة ، و المكانة الاقتصادية و الاجتماعية للعائلة التي تحظى بها الأسرة و التي تسمح لها بالنفاق على تعليم أبنائها .

3 الحراك الاجتماعي :

1.3. التعريف الاصطلاحي : يعد مفهوم الحراك الاجتماعي أحد المفاهيم المركزية في علم الاجتماع ، وهو يشير إلى التغيير في الوضع الاجتماعي للفرد أو الجماعات ، ويكون هذا التغيير بين الأجيال مقارنة الوضع الاجتماعي للأباء والأبناء أو يكون داخل الجيل وهو تغير وضع الفرد على مدار حياته .
فالحرّك الاجتماعي حسب بورديو مرتبط بالنظام التعليمي الذي يكرس التفاوتات الاجتماعية ولذلك هو حرّك محدود ومغلق وهو عنده يقوم على عنصرين هامين هما:

الأول : أن الحراك الاجتماعي مبرمج تتدخل عدة متغيرات سوسولوجية في إيجاد.

الثاني : الحراك الاجتماعي أداه للولوج للمكانة ويقوم على الأصل الاجتماعي والتمييز والهيمنة (5)
ويعكس هذا التعريف بأن الحراك الاجتماعي وفق هذه المقاربة حراك مغلق يعيد إنتاج التراتبية الاجتماعية في المدرسة والوظيفة .

و عكس هذا الاتجاه تأتي مقارنة ريمون بودون التي لم ترفض تأثير الوضع الاجتماعي على الحراك إلا أنها أعطت حيز أكبر للتصرفات الإستراتيجية الفردية (6)، فالحرّك الاجتماعي مثلا لفرد معين هو متاح لكنه محسوب ومحدد بين المستوى الدراسي وفي نفس الوقت يتأثر بالحوافز التي يحددها الأصل والمنشأ الاجتماعي بدون إغفال الكلفة الاجتماعية والاقتصادية .

ومنه فالحرّك الاجتماعي إجرائيا هو التغيرات التي تطرأ على وضع الفرد داخل المجتمع ، سواء من حيث الطبقة أو التعليم ، الشغل والمهنة ، ويكون التعليم و الشهادات هو الدافع للانتقال عبر المراتب أو الطبقات .

4. النظام التربوي : يحتل النظام التربوي مكانة هامة في السياسة التعليمية لأي دولة ، ويعكس النظام التعليمي الفلسفة التعليمية التي تسعى من خلالها لتحقيق الأهداف التربوية، المعرفية و الاجتماعية... الخ، فهو

مجموعة العناصر التنظيمية التي تعبر عن السياسة التعليمية والأهداف التربوية لبلد ما، وهو انعكاس للقواعد المحددة لسير جهود التعليم وضبط المراحل التعليمية، وعدد السنوات في كل مرحلة منها، وأساليب الانتقال والتقييم، واستثمار الوسائل، إنه أساس الخطة الإجرائية التنظيمية لمقتضيات العمل المدرسي اليومي (7).

ومنه يمكن تعريف النظام التربوي إجرائيا بأنه الإطار الذي يحتضن مجموعة القوانين والإجراءات التي تعنى بالعملية التربوية وتنظيمها من مختلف الجوانب البيداغوجية و النفسية و الاجتماعية وهو يعكس الفلسفة التي تريد الدولة تطبيقها وتحقيق الأهداف من خلالها.

4- **التوجه النظري المعتمد في الدراسة :** تعتمد دراستنا الحالية التوجه النظري الفردي العقلاني في علم الاجتماع الذي يرجع إلى ماكس فيبر والذي يقوم على محاولة فهم سلوكيات الفاعلين سواء كانت بسيطة أم معقدة (8) هذا الاتجاه الذي ينطلق في تناول الظاهرة الاجتماعية والتربوية من خلال الأفعال والسلوكيات الفردية وفي المقابل يرفض مقاربات البنية الاجتماعية (9).

ويرتبط اسم **ريمون بودون** باتجاه حركة الفردانية المنهجية التي ترى أن الظاهرة الاجتماعية هي في الأساس نتيجة لأفعال الفاعلين الاجتماعيين التي يتم تجميعها بشكل يؤدي إلى تميزها بالعمق والغموض.

ومن نفس هذا المنظور الميكروسوسولوجي تتناول هذه النظرية النظام التعليمي وتقدم العديد من البراديغمات والأفكار التي تعمل على تفسير النجاح المدرسي و اللامساواة الاجتماعية والتي من أهمها: (10)

- التكلفة و الامتياز
- الإرث الثقافي للعائلة
- إستراتيجية العائلة
- الطموح الفردي

و يقدم **ريمون بودون** تفسيراً للمستوى المرتفع من عدم المساواة في نيل الفرص التعليمية بصفة متساوية في الدول الغربية، ويشير إلى التفاوت الناتج على الطلب على التعليم الذي يظهر تمايزاً في نيل الفرص وترسيخ اللامساواة، وفي كتابه تحليل الرياضيات الاجتماعية يصر على أن الاختلاف في النجاح الدراسي بين التلاميذ القادمين من خلفيات اجتماعية متباينة يمكن تفسيره بكل بساطة ووضوح من خلال مراعاة الاختلافات في توقعات أسرهم فيما يتعلق باختيارهم للمسار الوظيفي (11)، فاختيار المسار الوظيفي في دراستنا (اختيار الطلبة لتخصص التمريض) لا يرجع للرغبة التي يتم تجاهلها لصالح خيارات أخرى لأنها نتاج إجراءات عقلانية قائمة على المفاضلة بين التكاليف والمخاطر والمنافع.

5- النظام التعليمي وسوق الشغل بين العدالة في الفرص وإعادة التراتبية الاجتماعية :

يختلف التناول السوسولوجي لعلاقة النظام التعليمي بسوق الشغل عن المقاربات الاقتصادية والسياسية وغيرها من المقاربات ذات الصلة بهذا الموضوع، فالرؤية الاقتصادية مثلاً تنظر للنظام التعليمي الذي تقع في قلبه المدرسة على أنه المكان الذي ينتج ويكون الرأسمال البشري القادر على التكيف مع التطورات التقنية والتكنولوجية لتحقيق النمو الاقتصادي (12)، في حين أن المقاربة السوسولوجية تتجاوز أن العلاقة بين النظام التعليمي وسوق الشغل هي مجرد علاقة مدخلات ومخرجات تفرز عن طريق النجاح في اكتساب الشهادة للولوج لسوق العمل.

فالمقاربة السوسولوجية في تناولها للعلاقة بين التعليم وسوق العمل تشير إلى ثلاث نقاط مهمة جدا يجب تسليط الضوء عليها لفهم وتفسير طريقة ولوج الأفراد لعالم الشغل وهي : الأصل الاجتماعي , نوع النظام التعليمي , طبيعة النظام الاقتصادي , وقد ثبت أن النظام التعليمي الذي تقع في قلبه المدرسة قد زاد من فرص ولوج خريجي المدارس لعالم الشغل لكن في المقابل فالأنظمة التعليمية ذات المستوى العالي زادت من عدم المساواة في الفرص التعليمية وبالتالي في المساواة في توزيع خريجي المدارس في سوق العمل , هذه الأنظمة يمكن تقسيمها الى أنظمة تعليمية طبقية (هرمية) , أنظمة تعليمية غير طبقية (مرنة)

1-5: النظام التعليمي الطبقي (الهرمي) : وقد انتبعت الدراسات السوسولوجية للرواد الأوائل لعلم الاجتماع لتلك التحولات التي أصابت العلاقة بين التعليم وسوق العمل بسبب هيمنة الرأسمالية وإدماج التعليم في هيكلية المنظومة الرأسمالية فتحول التعليم إلى طبقي مما أدى حرمان الطبقات الدنيا من الفرص التعليمية الجيدة بل وإلى حرمانهم من الحصول على وظائف مناسبة وغلق فرص الحراك الاجتماعي (13).

وتؤكد النظريات البنيوية المشغلة بالحقل السوسيو تربوي العلاقة الوثيقة بين النظام التربوي والفلسفة التي يقوم عليها بأن التعليم ليس مجرد وسيلة لاكتساب المعارف والمهارات أو الشهادات , بل هو أداة لإعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية وهذا ما يؤكد **بيير بورديو** في نظريته إعادة الإنتاج حيث يرى أن النظام التعليمي يكرس امتيازات الطبقة المهيمنة من خلال تفضيل المعارف التي يمتلكها أبناءها مما يعزز تفوق أبناء هذه الطبقة في المدرسة والالتحاق بالجامعات المرموقة ومن ثم الحصول على أفضل الفرص في سوق العمل (14)

و في نفس السياق يشير **باولو فيريري** بأن النظام التعليمي أداة لقمع الطبقات الفقيرة عبر نظام غير تحرري فالتعليم الحديث يعمل على تلقين معارف تركز القهر والسذاجة المعرفية التي تمكن الطبقات المسيطرة في التحكم في الطبقات الأقل حظا(15)

وتقسم نظرية سوق العمل المزدوج سوق العمل إلى قسمين وظائف جيدة لأبناء المحظوظين اجتماعيا والذين تلقوا تعليما جيدا ووظائف ثانوية للفقراء الذين تلقوا تعليما متدنيا (16) .

وفي دراسة بريطانية قام بها كل من مارتين وود وجون هاليس تؤكد أن سوق العمل يقوم على التمييز ضد الفقراء الذين يحتاجون لإرسال سير ذاتية أكثر للحصول على فرصة لمقابلة عمل .

فالنظام التعليمي هو نظام طبقي هرمي يقوم على الفصل بين الطبقات الاجتماعية حيث تختلف جودة التعليم وفرص الوصول إليه حسب الطبقة الاجتماعية أو الاقتصادية للفرد , هذا النظام يمكن أن يتجلى في تباين الفرص بين المدارس الحكومية والخاصة، أو في التمييز بين المناطق الحضرية والريفية ولا يتوقف هذا التمييز داخل المدرسة بل يمتد للحصول على المناصب والوظائف . وهذا ما يلخصه راندال كولانز في كتابه مجتمع الشهادات بأن الشهادات التعليمية تستخدم كآلية لإغلاق الفرص أمام الطبقات الدنيا.(17)

2-5: النظام التعليمي الغير الطبقي (المرن) : وفي الاتجاه المقابل يأتي الاتجاه الميكروسوسولوجي الذي يرفض تصورات الاتجاه البنيوي التي تلغي دور الفرد , وأنه يجب التركيز في دراسة الظاهرة الاجتماعية على أفعال الفرد وسلوكاته البسيطة والمعقدة (18), ورغم تصريح ريمون بودون بأن المدرسة محايدة وتقف على مسافة واحدة من التلاميذ

الذين ينحدرون من شرائح اجتماعية متنوعة إلا أنه يقر بتأثير الطبقة في الاختيارات التعليمية والمهنية حيث يراعي المتعلمون قدرة أسرهم على الإنفاق على تعليمهم وكذلك وضعه الاجتماعي والفائدة التي ترع عليه في اختياراته التعليمية (19)

ورغم اختلاف الاتجاهين في تناولهم (الماكروسوسولوجي و الميكروسوسولوجي) للنظام التعليمي إلا أنهما يصرحان بتأثير الطبقة الاجتماعية على النجاح المدرسي والحصول على الوظائف المناسبة , وهو ما يشير له بالضبط الباحثان براون و هوفمان بأن حتى مع الأنظمة التعليمية العادلة تظل الفوارق الاجتماعية موجودة ومؤثرة بسبب شبكة العلاقات الاجتماعية والتي تفضل بعض الطبقات.(20)

ويتضح لنا أن النظام التعليمي الطبقي غير المرن لا يعيد فقط إعادة إنتاج التراتبية الاجتماعية داخل المدرسة بل يعيد إنتاجها في الوظائف فالتعليم في المدارس الرأسمالية تهيئ الطلاب لوظائف طبقية محددة مسبقا (21) و في المقابل وللحد من تأثير الطبقة داخل النظام التعليمي ظهرت تجارب تعليمية رائدة في العالم بل وحتى في المدارس التعليمية الرأسمالية مثل فنلندا و ألمانيا والنرويج والسويد سعت هذه التجارب إلى عزل عوامل تأثير الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها المتعلمون وذلك في إطار سياسة المساواة التعليمية وكان الهدف من وضع أنظمة تعليمية غير طبقية في هذه البلدان يهدف إلى المساواة في فرص التعليم , دمج الفئات الهشة مثل ذوي الدخل الضعيف والمنحدرين من الثقافات الفرعية من أبناء الضواحي والمهاجرين ويتم ذلك عن طريق تقليل الفوارق في التعليم وعدم الفصل بين المدارس النخبوية والعامة , مجانية الكتب والوجبات والتخفيف من مستوى الاختبارات التقييمية وخاصة قبل الولوج للجامعة وهذا ما حدث في فنلندا(22).

وفي ألمانيا تم اعتماد نظام تعليمي يسمى نموذج التعليم الفني المتكامل يهدف إلى تقليل الفجوة بين التعليم المدرسي و الجامعي وبين سوق العمل عن طريق دعم تعليمي متكافئ بين الطبقات وبين الأقاليم الأكثر حرمانا (23) ، أما الشرق الأدنى تتمتع اليابان بنظام تعليمي متميز يرفض كل أشكال التمييز الطبقي حيث لا فصل بين مدارس النخبة و المدارس العامة ومراعاة الفروق الثقافية و إعداد مناهج تعليمية مرنة تراعي الفروق الثقافية بين التلاميذ في المحافظات اليابانية.

وفي عالمنا العربي توجد عدة نماذج رائدة في بناء أنظمة تعليمية غير طبقية ويتزعم النموذج الجزائر هذا الاتجاه الذي يهدف إلى المساواة التعليمية و ديمقراطية التعليم و إلزاميته والعدالة في الحصول على الفرص في التوظيف. وينتج عن النظام التعليمي المرن الذي يعمل على الحد من التفاوتات الطبقيّة داخل المدرسة كذلك تحقيق العدالة في الولوج لسوق العمل وذلك عن طريق تقليل الفجوة في المهارات بين المتعلمين المنحدرين من كافة الشرائح الاجتماعية وخاصة الدنيا منها , زيادة فرص الحراك الاجتماعي بحصول القادمين من طبقات اجتماعية سفلى الوصول على فرص عمل أفضل , زيادة كفاءة سوق العمل عبر تمكين المواهب وليس تفضيل أبناء الطبقات المحظوظة اجتماعيا . ويمكن إجمالاً إبراز علاقة النظام التعليمي بسوق العمل في المعادلة التالية :

- 1 - نظام تعليمي مغلق يقوم على الطبقيّة في التعليم وعدم المساواة ينتج عنه عدم تكافؤ الفرص الوظيفية
- 2 - نظام تعليمي مرن ومفتوح يؤدي إلى المساواة في التعليم لكن لا يؤدي حتماً للتكافؤ في فرص التوظيف.

إن الأنظمة التعليمية بنوعها المغلقة (طبقية) والمفتوحة (غير طبقية) تختلف من حيث وضع المناهج في النظام التعليمي ، فالمغلقة تتجه إلى إعادة الإنتاج الطبقي والنجاح التعليمي يكون حليف التلاميذ القادمين من الطبقات الاجتماعية العليا ، أما النظام التعليمي المفتوح فيعمل على الحد من الطبقة وزيادة تساوي الفرص إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أن مخرجات هذا النظام المفتوح لها نفس الحظوظ في الحصول على وظائف لائقة .

6- المحددات الاجتماعية و الاختيارات التعليمية والمهنية لدى الأفراد :

- تتفق الاتجاهات السوسولوجية على تأثير المحددات الاجتماعية على الاختيارات التعليمية والمهنية وذلك رغم الاختلاف حول شدة التأثير أو دور الفرد في مواجهة هذا التأثير من دور فاعل وفق إستراتيجية واعية أو دور سلبي تتصرف من خلاله الأبنية الاجتماعية كيف ما تشاء ، وقد كانت الدراسات السوسولوجية في بدايتها تقتصر في الإشارة للمحددات الاجتماعية الطبقة مثل المستوى المادي أو المستوى الثقافي أو المكانة الاجتماعية ومع تطور الأبحاث في العلوم الاجتماعية تم إضافة الكثير من المحددات التي تؤثر على الفرد داخل بيئته الاجتماعية وذلك مثل الجندر، المجال الجغرافي ، الثقافات الفرعية ، الأحياء السكنية مثل أحياء الضواحي والعرق .

وتلعب هذه المحددات دورا متزايدا في المدرسة الحديثة التي لم يعد محدد النجاح فيها ما يحدث داخل الصف أو قدرة التلميذ على التعامل مع المعارف فقط ، حيث أصبحت عوامل مثل الفقر أو الطبقة والوضع الاجتماعي عوامل حاسمة في نجاح التلميذ أو انقطاعه عن التعليم .

ومن أمثلة هذه المحددات نجد هذه الأنواع:

6-1 : **المحدد الاقتصادي** : يعد الوضع الاقتصادي للأسرة أحد أهم المحددات في التأثير على النجاح المدرسي وهو يشمل الدخل سواء كان مصدره ثابتا مثل الأجور أو استثمارات أو منقولات ، وهو يلعب دورا حاسما في تمويل تعليم الأبناء وخاصة مع زيادة تكاليف التعليم وظهور الأنشطة اللاصفية والطلب على الوسائل والأدوات الداعمة للعملية التعليمية مثل الحواسيب وكذا النشاطات الترفيهية المرتبطة بالمدارس الخاصة مثل السباحة والوسائل المتعلقة بها .

فمثلا أبناء الطبقات الوسطى والمقتدرة يحصلون على دعم وتمويل إضافي يتجاوز الأنشطة الصفية إلى الأنشطة اللاصفية ذات التكلفة العالية ، في حين يعاني أطفال الأسر الفقيرة من فجوة في التمويل تصل إلى أقل من 30 % في الاستثمار التعليمي (24) ، بل و يمتد تأثير المحدد الاقتصادي للأسرة إلى مراحل متأخرة في تعليم الأبناء وهنا يوضح ريمون بودون كيف أن العوامل الاقتصادية و الاجتماعية مثل (دخل الأسرة) تؤثر على اختيار التخصصات الجامعية حيث يفضل الطلاب المنحدرين من الأسر ذات الدخل المحدود تجنب التخصصات ذات المدى الطويل والتكلفة العالية مثل (الطب والهندسة) بسبب ارتفاع تكاليف الدراسة وطولها (25) .

6-2 : **المحدد الثقافي والعرقى** : تتبنى العديد من النظريات الاجتماعية المتغير الثقافي كأداة مهمة في فهم الفروق التعليمية واعتباره عامل مهم جدا في تفسير النجاح أو الفشل الدراسي ، ويعرف المحدد الثقافي بأنه مجموعة العوامل الغير مادية كالقيم ، العادات ، اللغة ، الممارسات الثقافية ، التوقعات التي تنقلها الأسرة إلى الأبناء وتؤثر على أدائهم التعليمي .

ويقف خلف هذا المحدد باعتباره عامل فارق في تحديد النجاح التعليمي مجموعة من علماء الاجتماع الذين يؤيدون أهمية العامل الثقافي ، ومن بينهم " بيير بورديو " و " كلود باسرون " بنظرية إعادة الإنتاج ، و " بازل برنشتيان " بنظرية التباين اللغوي واللامساواة الاجتماعية ، و " بودلو " و " إستابلي " بنظرية ازدواجية القناة المدرسية (26) ، فحسبهم تؤدي المدرسة وظيفة اصطفاية تعمل على شرعنة التباين والتفاوت الاجتماعي بشكل خفي على شكل رموز ثقافية داخل الحقل المدرسي .

ويقع كذلك تحت طائلة المحدد الثقافي التمييز ضد الأعراق التي تمثل أقليات في المجتمع مثلما أشار " بيير بورديو " لثقافة أبناء الضواحي باعتبارها ثقافة فرعية تصطدم بالثقافة الرسمية للمجتمع الفرنسي والتي يمثلها أبناء المهاجرين من شمال إفريقيا وباقي المستعمرات الفرنسية .

ويشارك كذلك في نفس هذه الخصائص مجتمع السود في الولايات المتحدة الأمريكية باعتباره أقلية ثقافية وعرقية حيث يمارس ضده التمييز ونقص الفرص فالطلاب السود في أمريكا هم أكثر عرضة للتوقيف المدرسي ب ثلاث أضعاف أكثر من أقرانهم البيض ، وهذا ما يقلل من فرص نجاحهم التعليمي (27) .

3-6 :- المحدد الجغرافي أو البيئة السكنية : نقصد بالمجال الديناميكي في الحقل السوسيوثقافي المجال الجغرافي المحيط بالمدرسة وما يتفاعل داخله من عناصر مادية مثل البنية التحتية والهياكل السكنية والتعليمية و المرفقية الخدمية والترفيهية ومعنوية ورمزية مثل العلاقات الاجتماعية ، وإجمالاً يمكن القول بأنه فضاء تتفاعل فيه كل هذه العناصر لتشكيل محيط يؤثر على المدرسة ، ويعتبر هذا المحدد عامل حاسم في تشكيل التجربة التعليمية للتلاميذ .

ويظهر هذا التأثير في جودة التعليم وما يتعلق به من خدمات تعليمية مرافقة للعملية التربوية ويتجلى في نوعية التفاعلات الاجتماعية داخل هذا الوسط فالأحياء الراقية ذات جودة الخدمات ونوعية العنصر البشري الذي يقطن هذا الفضاء تحدد الأفعال والنتائج التعليمية بل وتمكننا حتى من التنبؤ بالتطلعات التعليمية والمهنية لتلاميذ هذا المجال الجغرافي المحدد .

وكما أشرنا فالمحدد الديناميكي ينقسم إلى عنصرين هامين هما:

الجانِب المادي: قوة البنية التحتية ، توفر الهياكل الشبه مدرسية مثل المكتبات ودور الحضانة ، الهياكل التعليمية ، المرافق الترفيهية والخدمية .

الجانِب الرمزي والثقافي : مستوى الدخل للأسر القاطنة بهذا المجال ، الطبقة الاجتماعية ، شبكات الدعم الاجتماعي ، مستوى الأمن ، نوع الخطاب السائد داخل هذا الفضاء .

فالحي السكني ليس مجرد رقعة جغرافية تحتوي على مجموعة من السكان الذين يستعملون مرافق هذا الحي أو يتفاعلون فيما بينهم بل هو حقل اجتماعي يشكل الهويات والفرص ، فالأحياء الراقية تتميز بالرأسمال الاجتماعي المتكون من شبكة العلاقات وتتمتع ببيئة تحتية قوية مثل الهياكل التعليمية كالمدارس وأنشطة تعكس رأس مال ثقافي عالي المستوى وتواجه أفرادها على مختلف الفضاءات الثقافية مثل دور المسارح و الأوبرا و التي تحضى بدعم كبير يعزز التفوق الدراسي (28) .

وهنا كذلك تأثير نوع الإقليم حضري مثل المدن أو قروي مثل الأرياف على الاختيارات الجامعية والذي يؤثر حتما على المهن المشغولة مستقبلا من طرف الخريجين حسب كل إقليم ، وتشير الدراسات أن المناطق المعزولة مثل الأرياف تعد عامل صد مؤثر لإتمام الدراسة في الجامعة التي تكون عادة بعيدة عن مقر السكن للطلاب الجامعي ، بل حتى المدن ذات البنية الاقتصادية الضعيفة لا تملك جامعات تقدم تخصصات تنافسية تستقطب الطلبة المتحصلون على معدلات عليا ، فيختار الطلبة تخصصات توفرها الجامعات المحلية لا توافق رغبتهم في اختيار التخصص الجامعي .

4-6: **محدد الجنس (الجندر)** : تعتبر علاقة محدد الجنس بالعملية التعليمية موضوع بالغ الأهمية فرض نفسه على عديد الدراسات والبحوث ، وكذلك في البحوث الاجتماعية يعد من أهم المواضيع لما له من علاقة بعديد المجالات والظواهر الاجتماعية ، وما يميز تناول السوسولوجي لهذا المحدد أنه بالإضافة للمواضيع ذات الصلة بتأثير النوع والجنس فهي -أي البحوث الاجتماعية - تتعمق في فهم دور القوالب و الأنماط التي يوضع فيها كل من الجنسين والتوقعات الاجتماعية والنظام التعليمي للأداء التربوي والاختيارات التعليمية والمهنية لكل جنس .

ففي دراسة أجرتها مؤسسة " Médiaprism " سنتي 2011 و 2012 حول تأثير النوع والجنس على الأداء المدرسي صرح 62 % من المستجوبين أن الجندر يحدد مقدار ودرجة الأداء التربوي بل ويحدد المواد التعليمية التي يتفوق فيها الذكور والمواد التي يتفوق فيها الإناث (29) .

ويقع في صلب التحليل السوسيو تربوي و السوسيوثقافي تأثير الجندر على الأداء التربوي وكذلك أثر تشكيل القوالب المسبقة على الاختيارات التعليمية من التلاميذ حسب جنسهم .

هذه القوالب هي التوقعات والصور النمطية و التماثلات التي لا تحدث فقط أثناء التفاعل داخل الصفوف بل تشمل كل الفاعلين التربويين ابتداء من الأسرة التي لها تصورات مسبقة حول اختيارات أبنائهم التعليمية والمهنية حسب الجنس ، وكذلك المعلمين والأساتذة داخل الصفوف بل وحتى من طرف التلميذ حسب جنسه فالجندر يفرض على الفاعلين داخل الفضاء التعليمي تماثلات و أدوار ينفذونها بوعي أو بدون وعي تساهم في الأخير في الاختيار التعليمي والمهني . بل إن التوجه السوسولوجي النسوي الحديث يشير إلى اتهام النظام التعليمي برمته عن طريق المناهج التربوية والخطاب التربوي بأنه متحيز لصالح الذكور الذين يتوجهون نحو تخصصات أكثر مردودية من حيث الدخل والنجاح الاجتماعي مثل الهندسة والطب والذكاء الاصطناعي ، وفي نفس الاتجاه يؤكد مجموعة من علماء الاجتماع كيف أن التنشئة الاجتماعية تغرس منذ الطفولة التوقعات الجندرية في العائلات والفضاء التعليمي مما يجعل الإناث يفضلن التخصصات (الإنسانية والاجتماعية والتعليم والتمريض فيما يتم إعداد التلاميذ الذكور لدخول مجال العلوم والتكنولوجيا والتخصصات طويلة المدى (30) .

يمكننا أن نلاحظ أن هذه المحددات تلعب دور في تحديد الخيارات التعليمية والمهنية للتلاميذ وخريجي الجامعات ، مثل الرأسمال الثقافي للأسرة والطبقة الاجتماعية حيث توفر الخلفية الأسرية الموارد التي تساعد أو تحد من الخيارات التعليمية . كما أن النظريات البنوية تفسر كيف تؤثر البنى الاجتماعية على توقعات الأسر للمسار التعليمي والمهني لأبنائها .

و في الاتجاه النظري الذي يقلص من شدة تأثير البنية الاجتماعية هو يشير إلى أن الأسرة تراعي القدرة المالية في تمويل أبنائها وتحسب العائد المتوقع في الاستثمار في التخصصات المختلفة.

7- التعليم والحراك الاجتماعي آلية للصعود أم فخ للحجز الطبقي ؟ :

- إن مناقشة التعليم والحراك الاجتماعي يثير إشكالية عميقة تناقش وعلى عدة مستويات عديدة هل فعلا علاقة التعليم بالحراك الاجتماعي عملية ناجعة وأداة عادلة في تحقيق الانتقال الطبقي للأفراد ؟
و هل البنية الاجتماعية محايدة لتحقيق آليات الصعود الاجتماعي ؟

هذا التساؤل العميق في الحقل السوسولوجي وخاصة في المجال السوسيو تربوي دل على الانقسام العميق في النظريات الاجتماعية على المستوى الإستمولوجي والإيديولوجي وكذا في آليات التحليل لموضوع التعليم والحراك الاجتماعي . وهذا الانقسام ليس وليد الحركة النقدية التي ظهرت بقوة بعد منتصف القرن العشرين مع أسماء مثل بيير بورديو و باسرون وغيرهم من علماء الاتجاه البنيوي الذي ومن خلال أطروحته جعل المدرسة في قبضة القوى الفاعلة في المجتمع وأن الحراك هو أداة وهمية لا تغير في التراتبية الاجتماعية وهذا الانقسام حول فعالية الحراك الاجتماعي في ضمان تنقل الأفراد داخل الطبقات بدأ مع الرواد الأوائل لعلم الاجتماع .

إن كارل ماركس ومن خلال نظريته النقدية للمجتمعات الرأسمالية اعتبر الحراك الاجتماعي عملية مغلقة تعمل الطبقة البرجوازية الحاكمة على إعادة إنتاج الواقع الاجتماعي بإقصاء الطبقات الدنيا ، بل يذهب كارل ماركس إلى أن البرجوازية تعمل من خلال إستراتيجية مكررة على استقطاب النخب من داخل طبقة البروليتاليا و دمجهم داخلها مما يؤدي إلى زيادة إغلاق الحراك الاجتماعي و جعله أكثر صلابة وخطورة في وجه الطبقات المهمشة (31) ، و يقر هنا بأن النظام الرأسمالي لا يلغي الحراك لكنه في المقابل يسمح بحركية محدودة لسحب الأفراد الموهوبين من الطبقة العاملة من مديريين و تقنيين و مثقفين ... الخ لصالح النظام ومن ثم فهذا الحراك ليس حقيقيا والغرض منه حسب ماركس تخفيف الاحتقان الثوري و الإيهام بأن هناك فرص متاحة للجميع .

وفي نفس الاتجاه يعبر " ريغويدا" عن موقف راديكالي من الحراك الاجتماعي فيقول " إن الحراك الاجتماعي ليس رجاء ضائعا فقط ، بل كان دائما رجاء وهميا." فهو يعتبر الحراك الاجتماعي أداة للتضليل وليس أداة صعود اجتماعي (32).

أما بيير بورديو في تحليله للمدرسة الفرنسية وعلاقتها بالحراك الاجتماعي أسس تحليله للحراك الاجتماعي على فكرتين رئيسيتين: أولا أن الحراك الاجتماعي هو حراك مبرمج من طرف المؤسسات الاجتماعية الفاعلة والغير محايدة ، و ثانيا أن الحراك الاجتماعي أداة ولوج للمكانة الاجتماعية و الحفاظ على المكتسبات الاجتماعية التي تضمن الهيمنة و التميز و التي تتقاطع مع الأصل الاجتماعي كعامل حاسم في النجاح المدرسي الذي يضمن مدى مسار طويل أثناء هذا الحراك (33) .

أما في الاتجاه المغاير، فهناك بعض النظريات و الأبحاث تؤكد أن الحراك الاجتماعي أداة مرنة و يمكنها ضمان التنقل والصعود الاجتماعي عن طريق اكتساب أدوات الشرعية المجتمعية - الشهادات - وذلك عن طريق التعليم

وهنا نجد إميل دوركايم و سوروكين و ريموند بودون، أصحاب مقاربات مميزة في تحليل علاقة المدرسة بالحراك الاجتماعي، فدوركايم اعتبر المدرسة الفرنسية في إطار الجمهورية الجديدة قد صممت على فكرة المساواة الشاملة بين المواطنين وبدون تمييز و هو ما يجعل الحراك ممكنا ومبنيا على الجدارة والاستحقاق ، فالتعليم في المدرسة الجمهورية وفي ظل العدالة في التكوين و التقييم يرفض التوريث الاجتماعي ويفرز نخب قادمة من مختلف الطبقات الاجتماعية (34) .

أما أكثر الآراء وضوحا و تأييدا لدور الحراك الاجتماعي في عملية انتقال الأفراد بين الطبقات الاجتماعية هي الآراء التي طرحها " بيترم سوروكين " ، والذي أكد على أن الحراك الاجتماعي عملية مهمة تضمن تجدد المجتمع بوصول أفراد جدد يتم توزيعهم وفق قدراتهم داخل كل قطاعات الدولة مما يضمن استمراريته وقد عبر عن هذه العملية بفكرتي " الإشباع والتوازن " موافقا بذلك الاتجاه الوظيفي ، و رغم اطمئنانه بفعالية الحراك الاجتماعي في تنقل الأفراد إلا أنه قد تنبأ بالأزمات والتحديات التي قد تصيبه في ظل الهزات التي تضرب المجتمع الغربي وتنامي الفجوة بين التوقعات وإمكانية الانخراط المهني للأفراد الذين يغادرون المدرسة لدخول سوق العمل (35) ، موافقا بذلك الاتجاه النقدي الذي أجتاح الدراسات السوسولوجية في سبعينيات القرن العشرين .

وأخيرا يأتي " ريمون بودون " برأي أكثر حذرا في فعالية الحراك الاجتماعي كأداة فعالة في السيولة المجتمعية ، حيث أعطى أهمية لتصورات وتصرفات الأفراد في تحقيق الحراك مع عدم إغفال أهمية الوضع الاجتماعي للأسرة التي ينحدر منها الفرد ، هذه المقاربة من شأنها إحداث توازن بين أفعال الأفراد و خياراتهم ، وبين تأثير أصلهم وتنشئتهم الاجتماعية ، حيث حلل المسار التعليمي للفرد وفقا للطبقة التي ينتمي إليها ، فكلما كانت الطبقة أدنى زادت تكلفة التعليم وتضعف كذلك التوقعات المنتظرة من التعليم و يؤكد " بودون " على أن المستوى المهني الذي حازه الفرد يتوافق مع طول أو قصر المسار التعليمي فالأسر المقتدرة ماديا توجه أبناءها نحو تخصصات طويلة الأمد ذات تكلفة عالية تضمن غالبا مناصب نوعية في سوق الشغل ، أما الأسر ذات الدخل المادي المنخفض فهي تحسب التكلفة والمخاطر والعوائد في الاختيارات التعليمية لأبنائها فالرضى عن المستوى الدراسي يرتبط بما يتوقعه الفرد من تحقيق وضع يفوق أو يساوي وضع عائلته (36) .

الخاتمة : تبين من هذه الورقة أن البحث في الاختيارات التعليمية وما ينبثق عنه من مكانة مهنية ليس وليد الرغبة البحتة ولا تحدده فقط القدرة الذهنية والمعرفية للطلبة، بل هو نتاج تظافر عدة عوامل تتدخل بقوة لتزيح رغبة الطالب كمحدد أساسي ووحيد في اختياراته الجامعية والمهنية.

بالإضافة لطبيعة النظام التعليمي الذي يتوافق مع التوجه الإيديولوجي والسياسي للدولة يتدخل كذلك كعامل مهم في هذه الاختيارات مكرسا إعادة إنتاج التفاوتات الطبقية ويحرم شريحة واسعة من تحقيق طموحاتهم عن طريق اختيار مسار جامعي معين يرغبون فيه للوصول للوظائف التي تتناسب مع قدراتهم ورغبتهم بالإضافة لتنامي دور المحددات الاجتماعية وخاصة الثقافية والاقتصادية في ظل زيادة نفقات التعليم الجامعي هذا الأخير لم يعد الرهان عليه كبيرا لتحقيق الحراك الاجتماعي المأمول من طرف الطلبة وأسرهم.

قائمة المراجع و الهوامش:

- 1- سعد الدين بن جحدل، الأطر التمهيدية للبحوث العلمية من الشغف إلى الفرضية. دار البداية ناشرون وموزعون. الأردن . ط 1، 2019، ص 203.
- 2- Valle, I. R. Bourdieu and Passeron's reproductive strategies: Bridging educational and political institutions. EducareRevista, 2022, 46 (4).
- 3- Brown, D. Career choice and development (4th ed.). San Francisco, CA: Jossey-Bass, 2002. p114.
- 4- أحمد زقاوة، محددات النجاح الدراسي : مقارنة سوسيو-سيكولوجية. مجلة دراسات نفسية وتربوية . مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية. ص 47 عدد، جوان 2014.
- 5- محمد حسين يحيى. التربية والحركة الاجتماعية، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2023، ص 07.
- 6- رمون بودون، بوريلو. المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 1986، ص 281.
- 7- عبد القادر فضيل . نظام التعليم في الجزائر بين مظاهر التدني ومستويات التحدي، ط1، الجزائر، جسور للنشر والتوزيع، 2006، ص 25.
- 8- بواب . رضوان ، من فهم الفرد إلى إستراتيجية الفرد قراءات سوسولوجية للواقع التربوي والتعليمي عند ريموند بودون. مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، وهران 2، المجلد 10 . 2021 . ص 190
- 9- المرجع السابق، ص 190.
- 10 - رومسية طاجين . بواب رضوان . الحقل التعليمي الخاص في الجزائر وتوريث اللامساواة الاجتماعية . مجلة البحوث والدراسات الإنسانية . المجلد 17 . العدد 1 . 2023 ص 413 .
- 11 -Boudon, R. L'inégalité des chances : La mobilité social dans les sociétés industrielles. Paris : Presses Universitaires de France, 1973 ;p367.
- 12 - عبد الله عمر وآخرون . التعليم والنمو الاقتصادي . مجلة التنظيم والعمل المجلد 12 . العدد 2 . 2003 . ص 102.
- 13 - همت حسين المسلماني و آخرون . البناء الطبقي والعدالة الاجتماعية في التعليم . دورية الإنسانيات. كلية الآداب جامعة دمنهور . العدد 59 . 2022 . ص 235.
- 14- Bourdieu, P., & Passeron ; opcit P 85 - 15-Freire, P. Pedagogy of the oppressed. New York: Continuum,, 1970. P 67-
- 16- Doeringer, P. B., & Piore, M. J. Internal labor markets and manpower analysis. Lexington, MA : D.C. Heath and Company, 1971. p45.
- 17- Collins, R. The credential society: An historical sociology of education and stratification. New York: Columbia University Press. 2019 , p18.
- 18- بواب رضوان ، مرجع سابق، ص 190.
- 19- روميسة طاجين ، بواب رضوان ، مرجع سابق، ص 423.
- 20- Brown, P., & Haveman, R The gap between education and the labor market. Journal of Labor Economics, 37(S1), S1–S26, 2019; P 250.
- 21- Bowles, S., & Gintis, H. Schooling in capitalist America: Educational reform and the contradictions of economic life. New York: Basic Books; 1976 , P 131.
- 22- Sahlberg, P. Finnish lessons: What can the world learn from educational change in Finland? New York: Teachers College Press; 2011 , P230.
- 23- Streeck, W. Skills and politics: General and specific. MPIfG Discussion Paper; 2012 , P135.
- 24- Lareau, A. Unequal childhoods: Class, race, and family life (2nd ed.). Berkeley, CA: University of California Pres; 2011 , P03.

- 25- Boudon, R. L'inégalité des chances : La mobilité sociale dans les sociétés industrielles. Paris : Presses Universitaires de France ;1973 , P150.
- 26- نور الدين زمام ، المدرسة والأسرة، مجلة دفاتر المخبر، بسكرة، المجلد 14، العدد 2019، 01، ص183.
- 27- Howard, T. Why race and culture matter in schools. New York: Teachers College Press.2019 , p31.
- 28- Bourdieu Pierre: **Les trois états du capital culturel**, Actes de la recherche en sciences sociales, volume 30, 1979.p132.
- 29-<https://shs.cairn.info/revue-enfances-et-psy-2016-1-page-90?lang=fr>.
- 30- Ridgeway, C. L. Framed by gender: How gender inequality persists in the modern world. New York : Oxford UniversityPress. 2011, p67.
- 31- كارل ماركس. رأس المال: نقد الاقتصاد السياسي، المجلد الثالث (ترجمة: إلياس شاهين)، موسكو: دار التقدم، 1985، ص 554.
- 32- Rigaudiat, J. (2007). Le nouvel ordre prolétaire : Le modèle social français face à l'insécurité économique. Paris: Editions Autrement.2007
- 33- بيير بورديو، جان كلود باسرون. إعادة الإنتاج: في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم، ترجمة ماهر تريمش، بيروت: مركز الوحدة العربية، 2007، ص342.
- 34- محمد حسين يحيى، مرجع سابق، ص16.
- 35- ريمون بودون، بوريلو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ، الجزائر، 1986، ص277.
- 36- محمد حسين يحيى ، مرجع سابق ، ص21